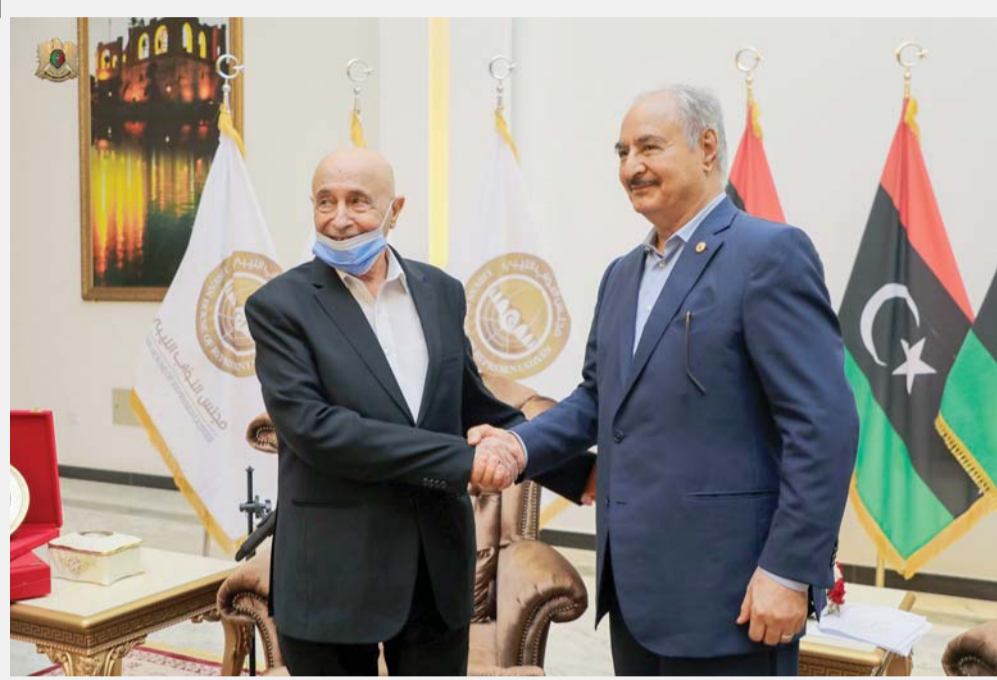


مجلس الأمن للدبية: لا تأجيل للانتخابات والعقوبات للمعرقين

رئيس حكومة الوحدة الوطنية يواصل الاستحواذ على صلاحيات وزيره خارجيته



حفر يمد يده مجددا لعقيلة صالح

تحالف ضرورة يُجبر حفر على الوثوق في عقيلة صالح مجددا

عبدالحامد الدبية تعطيل في البرلمان بسبب قيمتها الضخمة وأيضا بسبب عدم تخصيص ميزانية للجيش الليبي. وكانت العلاقة بين حفر وصالح قد تخللتها خلافات صامتة عدة أشهر بسبب تحركات رئيس البرلمان وطموحاته السياسية، خاصة عندما تحالف مع وزير الداخلية بحكومة الوفاق سابقا فتحي باشاغا المعروف بقربه من تيار الإسلام السياسي والترشح مع من أجل الوصول إلى منصب رئيس المجلس الرئاسي الذي آل أخيرا إلى محمد المنفي. وفي الواقع، تحركات صالح من أجل بلوغ أهدافه وبالتالي تجاوز حفر ليست وليدة اللحظة، حيث أثارت اتصالاته وجولاته الداخلية والخارجية في أكثر من مناسبة تساؤلات عديدة. وزار صالح المغرب عند مرض حفر ونقله إلى مستشفى بيرسي في العاصمة الفرنسية باريس في العام 2018 للقاء رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستثنائي الإخواني خالد المنري، ما أثار تساؤلات آنذاك حول بوادر اتفاق بين صالح والمنري الذي يكن العداء للجيش.

وخلال اللقاء أكد حفر أن هدف البرلمان والجيش هو دعم جهود المصالحة الوطنية والحفاظ على السيادة الليبية وتحقيق الوحدة الوطنية. وطالب بعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم لجهود إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر في 24 ديسمبر المقبل "من أجل العبور بالوطن إلى مرحلة الاستقرار برؤية واحدة موحدة بهدف حماية الوطن وسلامة أراضيه". ورغم التحركات التي نظرت إليها مراقبون بعين الريبة في وقت سابق لعقيلة والتي بدأ من خلالها وكأنه يحاول الإيقاع بحفر، إلا أن ضعف موقف الأخير يبدو أنه أجبره على مد يده مجددا إليه. وحاول رئيس البرلمان الليبي تبديد مخاوف حفر بشأن العديد من المسائل الجمعة حيث شدد على "أننا نريد توحيد المؤسسات وذلك لا يعني تهمة حفر، في إشارة صريحة إلى المؤسسة العسكرية، موضحا أنه "لا بد أن تكون للقوات المسلحة ميزانية تقوم بمهامها ومازالتنا نصر على هذا الأساس". وتواجه الميزانية التي قدمها رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة

الرجمة (ليبيا) - عكس استقبال القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفر لرئيس البرلمان عقيلة صالح سعيا من حفر لإحياء التحالف مع صالح والوثوق به مجددا، رغم أنه سعى في وقت سابق لسحب البساط من تحت قدميه. ويرى مراقبون أن رهان حفر الجديد على صالح يفرضه الضرورة، حيث تراجع نفوذ القائد العام للجيش بشكل كبير بعد خسارة معركة طرابلس أمام ميليشيات حكومة الوفاق سابقا التي عززتها آنذاك مرتزقة وقوات جليتها تركيا لإيقاف تقدم قوات الجيش الليبي نحو العاصمة طرابلس. وبات حفر يعيش ما يشبه العزلة الإقليمية عكسها بالأساس توجيه مصر أخيرا دعوة لصالح ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي لحضور افتتاح قاعدة 3 يوليو العسكرية بينما تم تجاهل حفر. والتقى حفر بمقر القيادة العامة للجيش الليبي بالرجمة بصالح رفقة نواب آخرين الجمعة، حيث تابحا حول تطورات الوضع السياسي وفقا لبيان نشرته صحيفة الإعلام الحربي.

على أن المجلس الرئاسي والحكومة مؤقتان ولا شرعية لهما بعد 24 ديسمبر. وتابع أن "الدبية حاول توجيه دفة الموقف إلى الحديث عن جهات تسعى لعودة الحل العسكري، واعتقد أنه يقصد الجيش، بحثا عن فقرة في البيان الرئاسي بهذا الاتجاه، وأخرى عن تعطيل التصديق على الميزانية التي يبلغ حجمها 93 مليار دينار، منها 20 مليار دينار للتمتية، إلا أن رد المجلس كان مخالفا لتوقعاته"، مشيرا إلى أن العقوبات ستفرض على معرقلي الانتخابات والقاعدة الدستورية وأن الميزانية مرتبطة بتوحيد المناصب السيادية، كما تم رفض طلبه برفع التجميد عن الأصول الليبية إلى حين التوافق على سلطات منتخبة.

واعتبر الكاتب والمحلل السياسي سليمان البيوضي أن البيان الصادر عن مجلس الأمن يؤكد على تدابير العقوبات المنصوص عليها في القرار 1970، أي التي تنطبق على أي أفراد أو كيانات تعرقل الانتخابات القادمة، ويعطي ما ينسبه الفرصة الأخيرة للتحقق من الحوار السياسي، بهدف إقرار القاعدة الدستورية، مع وجود بديل حصري هو مجلس النواب الذي سيتولى عملية الإقرار، فضلا عن قانون الانتخابات التشريعية والرئاسية المباشرة.

وأبرز البيوضي أن هذا البيان مثل ضمانات حقيقية من رئاسة مجلس الأمن الدولي وأعضائه بالسعي لإقرار القاعدة والقانون بشكل مترام وفقا لموعدهم محدد قريب، وفي المقابل ما زال الحوار جاريا مع أطراف يعتقد أنها معرقلية، وإن بدر تعنت منها أو إيهاء بنيتها الاستمرار في مسار تعطيل الحل السياسي فإنها ستواجه بالعقوبات الغربية والجماعية، وقد تطل بعض أعضاء ملتقى الحوار السياسي ورئيس وأعضاء مجلس الدولة الاستثنائي، لاسيما في ظل عدم وجود التزام واضح منهم بالقبول بالقاعدة الدستورية وقانون الانتخابات، ما يعني تجميد الحسابات المالية ومنع السفر خارج ليبيا. وفي انتظار عودة المنقوش لممارسة مهامها خلال الأيام القادمة سيكون على جميع الفرقاء الاستعداد للربيع والعشرين من ديسمبر كموعد لا رجعة فيه، وهو ما أكد عليه رئيس المجلس الرئاسي خلال اجتماعه مع نائبه عبدالله اللافي، ومع قائد الجيش خليفة حفر خلال اجتماعه برئيس مجلس النواب عقيلة صالح بعد ساعات من انفضاض جلسة مجلس الأمن.

واجه رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحامد الدبية رفضا من مجلس الأمن الدولي لتأجيل الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر القادم وتلويحا بفرض عقوبات على المعرقين لإجرائها، وهو ما يحشر الدبية الذي كان يطمح إلى التمديد له في الزاوية خلال الجلسة التي حضرها بنفسه عوض وزيرة الخارجية ما سلت الضوء على حجم الخلافات داخل السلطة التنفيذية.

منبر مجلس الأمن، لاسيما أن المنقوش استطاعت خلال الأشهر الماضية أن تكسب علاقات صداقة مع أغلب نظرائها في الدول الغربية، لكن الدبية كان له رأي آخر عندما قرر أن يتجه بنفسه إلى نيويورك ليلقي كلمة بلاده، وهو ما جعل الخلافات في كواليس وزارة الخارجية تطفو على السطح.

ويضيف المراقبون أن الدبية لم يحقق شيئا من حضوره جلسة الخميس غير حشره في زاوية 24 ديسمبر كموعد للانتخابات تم إقراره من قبل المجتمع الدولي ولا يمكن التراجع عنه، وهو ما يعني قطع الطريق أمام محاولات التمديد للسلطات الحالية بتأجيل الاستحقاق، والتي برزت خلال الاجتماع الأخير للتحقق من الحوار السياسي في جنيف عبر توجيه المزاج العام إلى إفضال جهود العمل على إيجاد القاعدة الدستورية، وأشار إليه المبعوث الأممي بان كوبيش في كلمته قائلا "إن قوى الوضع الراهن القديمة والجديدة تستخدم أساليب متنوعة وحججا مشروعة في الغالب تقضي إلى نتيجة واحدة فقط وهي عرقلة إجراء الانتخابات"، مستشهدا برأي سابقته ستيفاني وليامز التي وصفت هذه القوى بالمعرقلة.



محمود المرصاتي

موقف مجلس الأمن
حاسم: المجلس الرئاسي والحكومة مؤقتان

واعتبر الكاتب الصحافي محمود المرصاتي أن "الدبية ذهب إلى نيويورك متمنيا التمديد إلى ما بعد ديسمبر فما كان من مندوبة الأميركية ومبعوثة الرئيس الأميركي جو بايدن إلا مواجهته بالتحاكيد على أن مسار السلام في ليبيا يمر عبر انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر، ثم جاء موقف وزير الخارجية الفرنسي ورئيس الجلسة جان إيف لودريان ليشد على ضرورة التصدي للمعرقين فيما المبح آخرون إلى دور ما قد تكون لعبته الحكومة في العرقلة خلال ملتقى الحوار".

وأضاف المرصاتي في تصريح لـ "العرب" أن "الموقف الحاسم جاء في بيان مجلس الأمن الذي نص

الحبيب الأسود

تونس - عكس حضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحامد الدبية الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المنعقد الخميس حجج الخلافات والتجاذبات التي تضرب السلطة التنفيذية، خاصة أن الدبية استحوذ على صلاحيات وزير الخارجية نجلاء المنقوش للمرة الثانية على التوالي بعد مؤتمر برلين 2 الذي انعقد في 23 يونيو الماضي.

وعلمت "العرب" أن العديد من المحاولات فشلت في إقناع المنقوش بحضور الاجتماع ضمن الوفد الرسمي، رغم أنها موجودة على الأراضي الأميركية حيث مقر إقامتها الرسمي مع بنيتها منذ العام 2012، وحيث تقضي حاليا ما وصف في طرابلس بإجازة احتجاجية، بسبب الضغوط التي تتعرض لها، سواء على خلفية مواقفها من مجمل القضايا الهامة أو نتيجة تجميد عدد من قراراتها بشأن تعيينات أو إعفاءات في مكتب الوزارة والسلك الدبلوماسي.

وقد قبل مغادرة الدبية إلى نيويورك اضطررت وزارة الخارجية الليبية الثلاثاء إلى نفي الأنباء المتداولة عن استقالة المنقوش من منصبها، وأكدت في بيان "عدم صحة الأخبار التي تهدف إلى التفتيش على عمل الوزارة"، داعية كل وسائل الإعلام إلى تحري الصدق والموضوعية في نقل مثل هذه الأخبار قبل تداولها أو نشرها.

ورغم أن جميع المؤشرات تؤكد أن المنقوش ستعود إلى ممارسة عملها بعد عيد الأضحى، إلا أن الصراع يبدو محتدما؛ حيث قرر المجلس الرئاسي إلغاء جميع قراراتها السابقة، ومنها إعفاء مندوب ليبيا لدى جامعة الدول العربية صالح الشماخي المعروف بقربه من المحور القطري - التركي، من مهامه بعد بلوغه سن التقاعد وانتهاء مدة تكليفه.

ويرى مراقبون أن ليبيا خسرت لحظة مهمة كان يمكن أن تساهم في تقديم صورة إيجابية عن البلاد بعد عشر سنوات من الصراع الدامي، بظهور أول امرأة في تاريخها تتحدث باسمها كوزيرة للخارجية من على

الفضل في استقطاب «حلفاء الأمس» يُرغم النهضة على تأجيل المشاورات بشأن الحكومة الجديدة

العدالة والتنمية المغربي يستبق الانتخابات بالتشكي

الرباط - استعان حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحاكم في المغرب بنظرية المؤامرة قبيل الانتخابات، ما يعكس استئثار الحزب بخطر الهزيمة خلال الانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها في مطلع سبتمبر المقبل. وقال رئيس شبيبة الحزب الذي يعد النزاع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في المغرب محمد أمكراز إن "حزب العدالة والتنمية يتعرض للتضييق والحصار وكل الجهات تحاربه".

وأضاف أمكراز، الذي يشغل أيضا منصب وزير التشغيل والإمساك المهني، خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى الجهوي الخامس لشبيبة العدالة والتنمية بجهة الرباط سلا القنيطرة أن "الحصيلة التي قدمها رئيس الحكومة سعد الدين العثماني كانت مؤبة بالنسبة إلى بعض الجهات". وتابع أن "بعض الجهات تزعمها حصيلة ومنجزات حزبنا لذلك تعمل على محاربتنا بكل الوسائل"، مشددا على أن "حزب العدالة والتنمية يتعرض للتضييق والحصار والتشهير". ويأتي حديث أمكراز في وقت دأبت فيه قيادات العدالة والتنمية على إطلاق تصريحات تتضمن تشكيات، وذلك بعد اعتماد قوانين انتخابية جديدة من المتوقع أن تساهم في تحجيم دور الحزب.

وكذلك بصراع الصلاحيات مع رئيس الحركة راشد الغنوشي. وقال خليفة بن سالم إن "النهضة بعثت برسائل متعددة العناوين، فالحركة تدرك أن التخلي عن المشيبي يبقى خطوة غير مضمونة النتائج، لذلك كانت تلوح بمؤشرات على التخلي عن المشيبي في رسالة له من جهة ورسالة للرئيس من جهة أخرى".



خليفة بن سالم
النهضة في وضع لا تحسد عليه بسبب حساباتها السياسية

وأضاف "فهي أرادت أن تكشف لرئيس الجمهورية أنها مستعدة للتخلي عن المشيبي إذا وجدت تفاهات مع الرئيس سعيد، وهذا يعتبر في نفس الوقت رسالة ابتزاز للمشيبي في علاقة بالتعيينات واستحقاقات الحركة على غرار ما عرف بصندوق الكرامة"، في إشارة إلى صندوق ترديد النهضة تفعيله ويتعلق بالتعويض لسجنائها في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وكذلك خلفه الراحل زين العابدين بن علي.

الفخاخ، إلى جانب حركة الشعب والتيار الديمقراطي وأطراف أخرى. والسبب الثاني هو الحسابات المعقدة المرتبطة كذلك بمنصب رئيسها في رئاسة البرلمان. واعتبر المحلل السياسي خليفة بن سالم أن "النهضة في وضع لا تحسد عليه، فإذا دخلت في مشاورات لاستبعاد المشيبي ستخسر جزءا من التحالف مع ائتلاف الكرامة الذي ترفضه جميع المكونات السياسية، وفي نفس الوقت ستخسر الحركة حليفها قلب تونس لأن بقية الأطراف غير مضمون أن تكون على تناغم معه أو تحالف معه".

وتابع بن سالم، في اتصال هاتفي مع "العرب"، "إذا أعلنت النهضة رسميا الدخول في مشاورات قد تخسر هذا التحالف، ما يجعل منصب رئيس الحركة راشد الغنوشي في رئاسة البرلمان على المحك. ونحن نعرف الآن أن التحالف نفسه في غياب بعض الكتل غير قادر على تجميع 109 نائب". ويبدو أن النهضة أرادت فقط جس نبض بقية الأطراف السياسية في محاولة خاصة لإيجاد مخرج للأزمة مع الرئيس قيس سعيد الذي وجه انتقادات لاذعة للطبقة السياسية في البلاد وفي مقدمتها حركة النهضة لأسباب تتعلق بالحكومة

مكونات المشهد السياسي التي رفضت دعوتها إلى تشكيل حكومة سياسية على غرار التيار الديمقراطي وحركة الشعب وكذلك شريكها الحالي كتلة الإصلاح الوطني (18 نائبا). وقال عضو مجلس شورى الحركة منذر لونيبي خلال مؤتمر صحافي إن "الحركة لن تتلقت إلى أي نقاش ومشاورات سياسية في الوقت الحالي في ظل مواصلة تقني فايربوس كورونا".

وأضاف لونيبي الذي يرأس اللجنة المركزية لمكافحة كورونا داخل الحركة أنه "لا مجال للقول بأن المنظومة الصحية انهارت أو أنها ستتهار". وبعثت الحركة برسائل ود إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد في محاولة للتهنئة معه، حيث شكر الناطق الرسمي باسم النهضة فتحي العيادي الرئيس سعيد على تحركه لاستجلاء التلويح المضادة لكورونا قائلا إن ذلك يأتي "باعتبار أن جائحة كورونا هي أصل المعارك". ويرى متابعون للشأن السياسي في تونس أن النهضة وجدت نفسها في مأزق لسببين رئيسيين: الأول هو الفضل في استمالة الأحزاب التي شكلت حكومة الرئيس "1"، وهي حكومة لباس

وأعلنت النهضة الجمعة أنها لن "تلتفت إلى أي مشاورات سياسية" الآن، مبررة ذلك بالوضع الصحي الصعب الذي تعيشه البلاد، وهو ما يتناقض مع مواقف قياداتها التي صدرت الأيام الماضية والتي تشدد على أن الحركة تريد الإسراع في إطلاق المشاورات لتشكيل الحكومة. وبدت كأنها تعلن عن تأجيل تلك المشاورات بعد أن اختبرت مواقف بقية



عين النهضة على مشاورات الحكومة الجديدة أم إبقاء المشيبي؟

صغير الحيدري

تونس - دفعت حركة النهضة الإسلامية في تونس (53 نائبا من أصل 217) بمناورة جديدة تستهدف تدارك فشلها في تشكيل حكومة سياسية جديدة، وذلك بعد أن فشلت في استقطاب "حلفاء الأمس" -التيار الديمقراطي وحركة الشعب (38 نائبا) - لتشكيل تلك الحكومة.